يونيسف
لكل طفل

معاناة الحصول على المياه

تستمرّ أزمة المياه في لبنان في تعريض حياة الأطفال للخطر

اليونيسف لبنان | تموز 2022

© UNICEF/Fouad Choufany

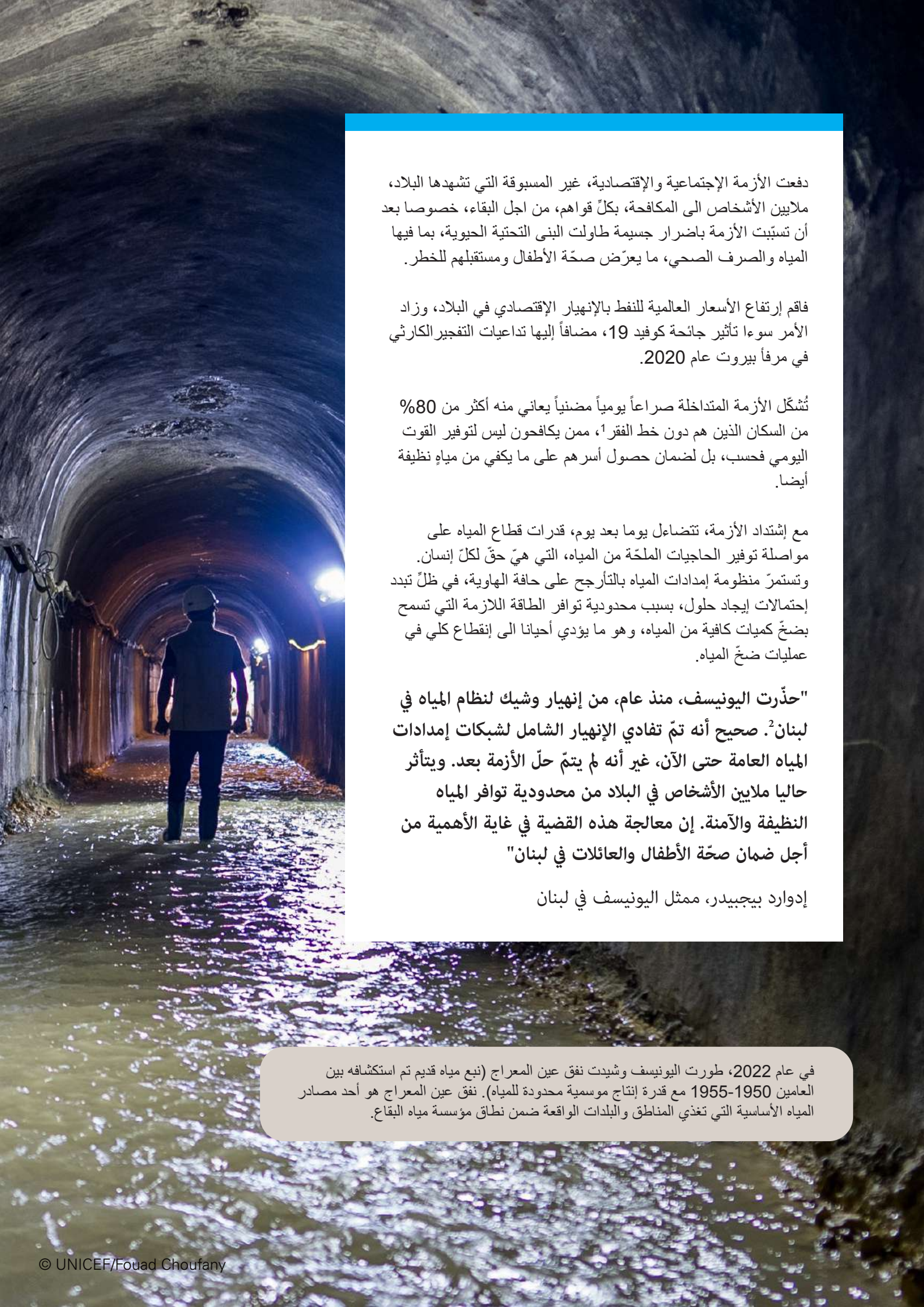

دفعت الأزمة الإجتماعية والإقتصادية، غير المسبوقة التي تشهدها البلاد، ملايين الأشخاص الى المكافحة، بكلّ قواهم، من اجل البقاء، خصوصا بعد أن تسبّبت الأزمة باضرار جسيمة طاولت البنى التحتية الحيوية، بما فيها المياه والصرف الصحي، ما يعرّض صحّة الأطفال ومستقبلهم للخطر.

فاقم إرتفاع الأسعار العالمية للنفط بالإنهيار الإقتصادي في البلاد، وزاد الأمر سوءا تأثير جائحة كوفيد 19، مضافاً إليها تداعيات التفجير الكارثي في مرفأ بيروت عام 2020.

تُشكّل الأزمة المتداخلة صراعاً يومياً مضنياً يعاني منه أكثر من 80% من السكان الذين هم دون خط الفقر[1]، ممن يكافحون ليس لتوفير القوت اليومي فحسب، بل لضمان حصول أسرهم على ما يكفي من مياهٍ نظيفة أيضا.

مع إشتداد الأزمة، تتضاءل يوما بعد يوم، قدرات قطاع المياه على مواصلة توفير الحاجيات الملحّة من المياه، التي هيّ حقّ لكلّ إنسان. وتستمرّ منظومة إمدادات المياه بالتأرجح على حافة الهاوية، في ظلّ تبدد إحتمالات إيجاد حلول، بسبب محدودية توافر الطاقة اللازمة التي تسمح بضخّ كميات كافية من المياه، وهو ما يؤدي أحيانا الى إنقطاع كلي في عمليات ضخّ المياه.

"حذّرت اليونيسف، منذ عام، من إنهيار وشيك لنظام المياه في لبنان[2]. صحيح أنه تمّ تفادي الإنهيار الشامل لشبكات إمدادات المياه العامة حتى الآن، غير أنه لم يتمّ حلّ الأزمة بعد. ويتأثر حاليا ملايين الأشخاص في البلاد من محدودية توافر المياه النظيفة والآمنة. إن معالجة هذه القضية في غاية الأهمية من أجل ضمان صحّة الأطفال والعائلات في لبنان"

إدوارد بيجبيدر، ممثل اليونيسف في لبنان

في عام 2022، طورت اليونيسف وشيدت نفق عين المعراج (نبع مياه قديم تم استكشافه بين العامين 1950-1955 مع قدرة إنتاج موسمية محدودة للمياه). نفق عين المعراج هو أحد مصادر المياه الأساسية التي تغذي المناطق والبلدات الواقعة ضمن نطاق مؤسسة مياه البقاع.

© UNICEF/Fouad Choufany

تأثير هائل على الفئات الأكثر ضعفاً

يتأثر معظم الأشخاص في البلاد جراء الأزمة، بحيث يرتبط نحو ثلاثة ملايين شخص – أي ما يعادل نصف السكان تقريبا – بشبكات مؤسسات المياه في لبنان[3]، أما الباقون فيعتمدون بغالبيتهم إما على بدائل مكلفة في كثير من الأحيان، مثل صهاريج المياه ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص، أو على الآبار غير المنظمة والتوصيلات غير القانونية بشبكات المياه العامة. بالإضافة الى ذلك، تعتمد غالبية الأسر اللبنانية على مياه الشفة المعبأة لاحتياجاتها اليومية، وذلك بسبب مخاوف افرادها حول جودة المياه التي تصل الى حنفيات بيوتهم، ما يُشكّل عبئا ماليا إضافيا على العائلات.

وتؤثر أزمة المياه بشكلٍ حاسم وخطير على القطاع الإستشفائي في البلاد وعلى المراكز الصحية الأخرى، بالإضافة الى مياه الشفة في المدارس.

تُشكّل الإمدادات غير الكافية من المياه الصالحة للشرب خطرا كبيرا على الرضّع وصغار الأطفال، المعرضن بشكلٍ خاص للإصابة بالأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي، وهي أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال دون سنّ الخامسة.

تتأثر العائلات كثيرا جراء عدم كفاية إمدادات المياه ونتيجة إرتفاع الأسعار التي لا يستطيع كثيرون تحمل كلفتها.

منذ بدأت الأزمة في البلاد، إنخفضت حصّة الفرد الواحد بشكلٍ كبير الى ما دون 35 ليترا في اليوم من إمدادات المياه، التي توفّرها مؤسسات المياه العامة، بسبب الإنقطاع المتكرر للتيار الكهربائي اللازم توفره لضخ المياه. وتعتبر هذه النسبة الحدّ الأدنى للكمية المقبولة للفرد من المياه.

"لا يمكن العيش دون مياه، نحتاج إليها في كلّ تفصيل في حياتنا المنزلية"

هناء، أم لأربعة أطفال

طفل يشرب المياه من مصدر المياه الوحيد المتوفّر في مخيّم الحسبة.

© UNICEF/Fouad Choufany

الإرتفاع الكبير في تكلفة المياه

يعتمد نحو 198,000 لاجئ سوري، يعيشون في 2284 مخيما غير رسمي، على المياه المؤمنة عبر الصهاريج، لأن المساحات التي يعيشون فيها غير متصلة بشبكة المياه العامة، وهذه الوسيلة نفسها تعتمدها منازل كثيرة وشركات، كخيار بديل في فترات الجفاف، التي تنخفض خلالها كميات المياه المستخرجة من الينابيع كثيرا. وهذه السنة، مع تدني ضخّ المياه الى حدّه الأدنى، بسبب إنقطاع التيار الكهربائي، إرتفع الطلب على مياه الصهاريج من قِبل المشتركين بمؤسسات المياه العامة انفسهم.

وصل متوسط تكلفة 1000 ليتر من المياه المنقولة بالصهاريج الى 145 ألف ليرة لبنانية[4] في نيسان/ أبريل 2022، أي بزيادة قدرها خمسون في المئة تقريبا مقارنة بشهر نيسان/ أبريل 2021، وبزيادة تعادل ستة أضعاف عما كانت عليه في العام 2019.

في شهر نيسان/ ابريل 2022، أصبح يتوجب على العائلات التي تعتمد على المياه المعبأة لتلبية إحتياجاتها من مياه الشفة، أن تدفع بين ثلاثة الى خمسة أضعاف ما كانت تسدده قبل عام واحد فقط. تحتاج الأسرة المكونة من خمسة أفراد، يتناولون ما مجموعه 10 ليترات يوميا من المياه المعبأة، الى إنفاق نحو 6,5 مليون ليرة سنويا – أي ما يعادل 261 دولارا أميركيا[5] – بالإضافة الى كلفة المياه المستخدمة لتلبية إحتياجات الطهي والنظافة العامة.

تمثّل التعرفة الحالية حوالي 3 في المئة من الحد الأدنى للأجور والعلاوات التي أقرتها الحكومة.

يتوجب على العائلات التي تعتمد على المياه المعبّأة أن تدفع بين ثلاثة إلى خمسة أضعاف ما كانت تدفعه قبل عام فقط.

زاد متوسط تكلفة نقل 1000 ليتر من المياه بواسطة الصهاريج ستّة أضعاف في العام 2022، مقارنةً بما كانت عليه في العام 2019.

وافقت الحكومة اللبنانية في 2022 على تعرفة سنوية جديدة للمياه تُسدد الى مؤسسات المياه العامة، تتراوح بين 800 ألف ليرة لبنانية ومليون ليرة لبنانية – أي ما يعادل 32 الى 40 دولارا أميركيا[6] – تشترك فيه الأسرة سنويا للحصول على متر مكعب يوميا كحدّ أقصى، وتشكّل تلك الزيادة إضافة تتراوح بين 268 الى 335% على القيمة التي كانت عليها سابقا. وقد اعتمدت المؤسسات ذلك كخطوة أولى في خطة لسدّ الفجوة تدريجيا بين تكلفة تشغيل خدمات إمدادات المياه والإيرادات المحصلة. هذا، وتمثل التعرفة الحالية حوالي 3 في المائة من الحد الأدنى للأجور والعلاوات التي سبق أن اقرتها الحكومة اللبنانية. إلا أن هذا لا ينفي بأن الكلفة تشكل عبئا، خصوصا بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا، الذين يضطرون في أحيان كثيرة الى خفض نفقات الغذاء والصحة والتعليم من أجل تسديد نفقاتهم من المياه.

وتسببت الأزمة ايضا في إغلاق بعض محطات الصرف الصحي في شكلٍ متكرر، ما أدى الى ضخ مياه الصرف الصحي غير المعالجة في البيئة المجاورة لها مباشرة، مع ما يترتب جراء ذلك من أضرار بيئية، تؤدي الى مخاطر صحيّة كبيرة، تطال خصوصا فئة الأطفال.

لكلِ أزمة سبب، فما سبب أزمة المياه في لبنان؟

أدّت الأزمات المتشعبة التي يشهدها لبنان، الى عجز الحكومة اللبنانية عن شراء الوقود لمحطات الطاقة، ما أدى الى إستمرار إنقطاع التيار الكهربائي، مع ما نتج عن تراكم الأزمات من تضخم متصاعد وتراجع في قيمة العملة الوطنية، وترافق مع تقلبات كبيرة في أسعار المحروقات العالمية. أثّر كل ذلك على أداء مؤسسات المياه التي تحتاج الى ساعات طويلة من التغذية الكهربائية لتشغيل محطات الضخّ ومعالجة توزيع المياه وإيصالها الى زبائنها. المشغلون الخاصون، الذين يحتاجون الى وقود الديزل لتسيير المولدات والصهاريج، يتأثرون بدورهم جراء نقص المحروقات وارتفاع اسعارها.

في الموازاة، 40 في المئة من المياه التي تنتجها مؤسسات المياه العامة، تذهب هدراً بسبب التعديات وحالات التسرب في الشبكات. يحصل ذلك في ظلّ ترك عدد كبير من الموظفين الأكفاء في قطاع المياه مناصبهم للبحث عن فرصٍ أفضل في الخارج.

بالإضافة الى كل تلك التحديات، أدى إرتفاع أسعار الكلور والقطع والمعدات والمواد اللازمة للقيام بأعمال الصيانة وتصليح الأضرار، الى جانب أزمة التوريد العالمية، الى دفع قطاع المياه في لبنان نحو منعطف خطير وكبير.

عدد كبير من مرافق المياه القائمة حاليا بحاجة ماسة الى إعادة تأهيل والى أجهزة حديثة. لكن، في وقتٍ وافقت وزارة الطاقة والمياه على زيادة تعرفة المياه كجزءٍ من خطة التعافي، تبقى المعدلات الحالية للتعرفة وللجباية أقل بكثير من حاجيات مؤسسات المياه لتغطية التكاليف التشغيلية المتزايدة. في المحصلة، لن تتمكن مؤسسات المياه من الإستمرار في العمل ما لم يتمّ سدّ الفجوة بين الإيرادات والمصروفات.

تؤمن المولدات العاملة على الديزل الطاقة الى عدد كبير من محطات الضخّ، ومن المتوقع أن يستمرّ هذا النوع من الوقود مصدر الطاقة المعتمد على المدى المنظور. لكن، نظرا لارتفاع تكلفة إستخدام الديزل- وإجراءات الصيانة المطلوبة على المحطات العاملة به- لا يعتبر هذا النوع من الوقود الخيار المحبذ في المستقبل. ستستغرق خطط تخفيض الإعتماد على شبكة الكهرباء الحالية والمولدات العاملة على الديزل، والإستعاضة عنها باستخدام مصادر الطاقة المتجددة والتحوّل الى أنظمة تدفق المياه بالجاذبية، الى وقت طويل لتمويلها وتنفيذها وتطويرها.

عندما انقطعت المياه لم يعد بإمكاني القيام بشيء، لا غسل وجهي أو شعري ولا حتّى فرك أسناني

ماري-نويل، تسعة اعوام

"خلال هذه الفترة الصعبة، لم يعد بإمكان الناس تحمّل كلفة شراء المياه"

أب لتسعة أطفال

إيصال المياه الصالحة للشرب إلى مخيم غير رسمي للاجئين السوريين بجوار مدينة بعلبك، لبنان

© UNICEF/Sam Tarling

الإجراءات المطلوب تنفيذها

عائلة تقوم بنقل جالونات المياه من النبع لمواجهة نقص المياه

© UNICEF/Ramzi Haidar

الأولوية القصوى العاجلة هي لحلّ أزمة الطاقة. من خلال تجديد إمدادات الكهرباء من خلال الشبكة الوطنية وتأمين الوقود للمولدات الإحتياطية في مرافق إمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي الرئيسية. يجب أن يترافق ذلك مع المضي قدما ببرنامج الصيانة وإجراء التصليحات الأساسية، ما سيحافظ على تشغيل المرافق القائمة حاليا الى أقصى حدٍّ ممكن. مع إستمرار تدهور حالة البنية التحتية في منشآت المياه، ومطلوب أيضاً توسيع برنامج التجديد والصيانة لمرافق مياه الشرب ليشمل المزيد من عمليات إعادة التأهيل الرئيسية للمعدات المعطلة وإعادتها قيد الإستخدام.

وعلى المدى المتوسط، هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة لكي تعود مؤسسات المياه إلى عملياتها القابلة للاستمرار. والجدير ذكره، أن خطة إنعاش قطاع المياه، التي وضعتها مؤخرا وزارة الطاقة والمياه في صيغتها النهائية، حددت الاستراتيجية اللازمة لتحقيق ذلك. ومع ذلك، فإن تمويل هذه الخطة يحتاج إلى ضمان من الحكومة، لسد الفجوة بين التكاليف والإيرادات لعدة سنوات، إلى أن يمكِّن تعديل تعرفة المياه من الوصول إلى المستوى المطلوب لضمان استدامة واستمرارية خدمات المياه.ويجب ان تُلحظ، عند أي زيادة مقبلة في التعرفة، قدرة العائلات – حتى الأكثر ضعفا منها – على تحملها، حتى لا يُحرم أي شخص من حقّه الأساسي في الحصول على المياه بسبب استحالة تكبد كلفتها.

هناك حاجة ماسة الى القيام بإستثمارات متواصلة لتحسين إمدادات المياه العامة وتطوير بنية الصرف الصحي التحتية وتعزيز كفاءة عمليات مؤسسات المياه. ويجب توسيع شبكات المياه والصرف الصحي للوصول الى الأشخاص الذين يضطرون الآن الى الإعتماد على حلول بديلة مكلفة، مع تقليل حجم تسرب المياه. ثمة حاجة أيضا الى الإستثمار في مصادر الطاقة البديلة المستدامة، مثل الطاقة الشمسية. تحتاج مؤسسات المياه الى الإنخراط ايضا، بشكل أشد وأكثر قوة وامانة، مع زبائنهاومجتمعاتها، لإضفاء إحساس ثابت بالشراكة الحقيقية في إدارة موارد المياه الثمينة في لبنان.

كيف تساعد اليونيسف قطاع المياه في البلاد؟

ضاعفت اليونيسف دعمها خدمات المياه مع بداية الأزمة في البلاد، حيث تعمل على توفير الإمدادات والإحتياجات الإستهلاكية الضرورية وتنفيذ التصليحات السريعة، للمساعدة في ضمان حصول الجميع على المياه الآمنة الصالحة للشرب.

دعم مؤسسات المياه في البلاد في توسيع وإصلاح شبك المياه الوطنية

© UNICEF/Fouad Choufany

- أعطت اليونيسف الأهمية للمواقع الأكثر حساسية، كما ساهمت في إجراء التصليحات المطلوبة في **830 شبكة للمياه**، وهذا ما أتاح توفير وصول إمدادات المياه الى ما يعادل **500,000 شخص.**
- قدمت اليونيسف الإمدادات، مثل الأنابيب والتجهيزات الرئيسية، حتى تتمكن مؤسسات المياه الأربع القائمة في البلاد من إجراء التصليحات الطفيفة على شبكات المياه.
- عملت اليونيسف على تصليح 20 نظاما للكلور، كما وفرت 134 طنا من الكلور و50 طنا من كلوريد الحديد الثلاثي، ما اتاح معالجة نحو **260,000 متر مكعب من المياه يوميا**، يستفيد منها بشكل مباشر نحو مليوني شخص.
- تستمرّ اليونيسف في دعم مؤسسات المياه، وتغطي إحتياجات تشغيلية يومية دقيقة خاصة، بما في ذلك تجهيزات تساعد في إختبار جودة المياه وإدارتها.

الهوامش

1 الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان (2019-2021): واقع أليم وآفاق مبهمة- الاسكوا (أيلول 2021)
2 الجفاف الآتي: نظام المياه في لبنان على حافة الإنهيار – اليونيسف (تموز 2021)
3 مؤسسات المياه الإقليمية الأربع مستقلة تتبع القطاع العام. وهي مسؤولة عن تخطيط وبناء وتشغيل البنى التحتية للمياه والصرف الصحي والريّ تحت إشراف وزارة الطاقة والمياه.
4 حدد البنك المركزي- مصرف لبنان سعر الدولار الأميركي الواحد على منصة "صيرفة"- المنشور في 15 حزيران / يونيو 2022- على أساس 24,900 ليرة لبنانية.
5 معدل سعر منصة صيرفة في 15 حزيران/ يونيو 2022
6 معدل سعر منصة صيرفة في 15 حزيران/ يونيو 2022

يونيسف
لكل طفل

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
مكتب لبنان
www.unicef.org/lebanon